الضوابط اللغوية للدرس التفسيري

د. عادل مقراني

جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة - الجزائر.

ملخص:

لما كانت معرفة المفسر للغة العربية من أهم شروط التفسير تعلق بها جملة من الضوابط اللغوية التي ذكرها العلماء صيانة للدرس التفسيري من الخطأ والشذوذ ، ويعد هذا البحث تجلية لهذا الجانب المهم من الدرس اللغوي التفسيري ، وقد قسمته إلى فروع: الفرع الأول: مكانة شرط معرفة المفسر للغة العربية في الدرس التفسيري ، والفرع الثاني: وضحت فيه الضوابط اللغوية للدرس التفسيري ، ثم خاتمة البحث.

Sommaire:

Étant donné que la connaissance de l'exégète en langue arabe est l'une des conditions de l'exégèse les plus importantes liées à un ensemble de normes linguistiques citées par les savants pour protéger la leçon de l'exégèse de toutes erreurs et de toutes l'anomalies, Cette recherche est une illustration de cet aspect important de la leçon linguistique de l'exégèse, il a été divisé en maintes branches. Premièrement: Le statut de la condition de la connaissance de l'exégète en langue arabe dans la leçon de l'exégèse Deuxième branche : Dans laquelle j'ai clarifié les normes linguistiques de la leçon de l'exégèse, puis la conclusion de la recherche

مقدمة:

يعدّ الجانب اللغوي في التفسير من أهم الجوانب التي عُي بها، ومن أنفس المضامين التفسيرية التي ينبغي الاهتمام بها، لذا كانت معرفة اللغة العربية من أهم شروط التفسير، وهي: «معرفة مقاصد العرب من كلامهم وأدب لغتهم، سواء حصلت تلك المعرفة بالسجية والسليقة، كالمعرفة الحاصلة للعرب الذين نزل القرآن بين ظهرانهم أم حصلت بالتلقي والتعلم، كالمعرفة الحاصلة للمولدين الذين شافهوا بقية العرب ومارسوا اللغة على طريقهم، والمولدين الذين درسوا علوم اللسان ودونها»⁽¹⁾.

ولما كان القرآن كلاما عربيا كانت قواعد العربية طريقا لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط، وسوء الفهم لمن ليس بعربي بالسليقة.

ونعني بقواعد اللغة العربية: «مجموع علوم اللسان العربي، وهي: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان. ومن وراء ذلك استعمال العرب المتبع من أساليبهم وأشعارهم

وقال ابن تيمية رحمه الله: «فلا بدّ في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل عليه مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها ممّا يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالات الألفاظ على المعاني».⁽¹⁵⁾

كما أن الوقوف على دقائق معاني القرآن لا تنكشف إلّا لمن له معرفة باللغة، كما قال ابن قتيبة رحمه الله: «وإنّما يعرف فضل القرآن من كثرة نظره واتسع علمه، وفهم مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب، وما خص الله به لغتها دون جميع اللغات».⁽¹⁶⁾

ثالثاً: إنكار السلف والخلف على من تجرأ على التفسير من غير معرفته باللغة العربية.

فمّمّا يدل على مكانة اللغة العربية وحاجة المفسر لها تواتر إنكار السلف والخلف على كل من تجرأ على التفسير دون أن يكون عارفاً باللغة العربية، من ذلك:

1- ما روي عن مجاهد رحمه الله أنه قال: «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب».⁽¹⁷⁾

2- وقال الإمام مالك رحمه الله: «لا أوتي برجل يفسر كلام الله وهو لا يعرف لغة العرب، إلّا جعلته نكالا».⁽¹⁸⁾

3- وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «... لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها».⁽¹⁹⁾

4- قال الشاطبي رحمه الله: «فإذا كل معنى مستنبط من القرآن غير جار على اللسان العربي من علوم القرآن في شيء، لا مما يستفاد منه، ومن ادعى فيه ذلك فهو في دعواه مبطل».⁽²⁰⁾

رابعاً: اشتراطهم العلم باللغة العربية للمتصدر للدرس التفسيري.

مما اتفقت عليه كلمة العلماء اشتراطهم العلم باللغة العربية لكل متصدر للتفسير.

1- قال أبو حيان الأندلسي في معرض ذكره لما ينبغي أن يحيط به المفسر: «ومع ذلك فاعلم أنه لا يرتقي من علم التفسير ذروت، ولا يمتطي منه صهوته، إلّا من كان متبحراً في علم اللسان، مترقياً منه إلى رتبة الإحسان».⁽²¹⁾

2- قال الشاطبي رحمه الله: «الاجتهاد إن تعلق بالاستنباط من النصوص فلا بدّ من اشتراط العلم بالعربية»⁽²²⁾، وقال أيضاً: «لابدّ في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عرف فلا يصح أن تجري في فهمها على ما لا تعرفه، وهذا جار في المعاني والألفاظ والأساليب».⁽²³⁾

3- قال ابن فارس رحمه الله: «إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غناء بأحد منهم عنه، وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب ورسوله صلى

الله عليه وسلم عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله عز وجل، وما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل كلمة غريبة أو نظم عجيب، لم يجد من العلم باللغة بدءًا⁽²⁴⁾.

4- وقال مجاهد رحمه الله: «لا يحل لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إن لم يكن عالماً بلغات العرب»⁽²⁵⁾.

الفرع الثاني :

الضوابط اللغوية للدرس التفسيري .

لقد ذكر العلماء والمتخصصون جملة من الضوابط اللغوية للدرس التفسيري يمكن أن نجعلها فيما يأتي:

الضابط الأول: أن لا يستعان بها مجردة:

فاللغة العربية من مصادر التفسير فلا تستقل بفهم القرآن؛ لأن توظيفها في فهمه له قدره وحده ، لئلا كان الاعتماد الكلي على مجرد اللغة من أسباب الانحراف والشذوذ، قال ابن تيمية رحمه الله : «وأما تفسير القرآن بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه فهذا منشأ الغلط من الغالطين، لاسيما كثير ممن يتكلم فيه بالاحتمالات اللغوية، فإن هؤلاء أكثر غلطا من المفسرين المشهورين، فإنهم لا يقصدون معرفة معناه كما يقصد ذلك المفسرون⁽²⁶⁾»، وقال الإمام النووي رحمه الله في معرض كلامه عن أدوات التفسير ومؤهلات المفسر: «ولا يكفي في ذلك معرفة اللغة العربية وحدها ، بل لابد من معرفة ما قاله أهل التفسير فيها ، فقد يكونون مجمعين على ترك الظاهر، أو على إرادة الخصوص أو الإضمار أو غير ذلك مما هو خلاف الظاهر ، وكما إذا كان اللفظ مشتركا بين معان ، فعلم في موضع أن المراد إحدى المعاني ثم فسركل ما جاء به ، فهذا كله تفسير بالرأي وهو حرام والله أعلم⁽²⁷⁾».

وقال القرطبي رحمه الله: «وإنما النهي يحمل على أحد وجهين:...الوجه الثاني - أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية، من غير استظهار بالسمع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن وما فيه من الألفاظ المهمة والمبدلة ، وما فيه من الاختصار والحذف والإضمار والتقديم والتأخير، فمن لم يحكم ظاهر التفسير وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلظه، ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأي، والنقل والسمع لا بدله منه في ظاهر التفسير أولا ليتقى به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط»⁽²⁸⁾.

بخلاف من ذهب إلى جواز تفسير القرآن الكريم بمجرد ما يحتمله اللفظ العربي دون اعتبار لمصدرية القرآن ، كما قال أمين الخولي: «فالعربي القح أو من ربطته بالعربية تلك الروابط يقرأ هذا الكتاب الجليل ويدرسه درسًا أدبيا كما تدرس الأمم المختلفة عيون آداب اللغات المختلفة، وتلك الدراسة الأدبية لأثر عظيم لهذا القرآن ما يجب أن يقوم به الدارسون أولا وفاء بحق هذا الكتاب ، ولو لم يقصدوا الاهتداء به أو الانتفاع بما حوى وشمل بل هي ما يجب أن يقوم به الدارسون أولا

ولو لم تنطوي صدورهم على عقيدة ما فيه أو انطوت على نقيض ما يردده المسلمون الذين يعدونه كتابهم المقدس، فالقرآن كتاب الفن العربي الأقدس سواء أنظر إليه الناظر على أنه كذلك في الدين أم لا»⁽²⁹⁾.

الضابط الثاني: ليس كل ما ثبت في اللغة صح حمل آيات التنزيل عليه:

فلا ينبغي الاقتصار في التفسير اللغوي على ثبوت اللفظ في اللغة بل لا بد من مراعاة السياق وأسباب النزول والقرائن المحتفة بالخطاب؛ لأن القرآن الكريم له عرف خاص، قال ابن القيم: "للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه، والمعهود من معانيه، فإن نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة أفاضله إلى الألفاظ؛ بل أعظم، فكما أن أفاضله ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدر العالمين، فكذلك معانيه أجل المعاني وأعظمها وأفخمها فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به بل غيرها أعظم منها وأجل وأفخم فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي فتدبر هذه القاعدة"⁽³⁰⁾. وقال ابن تيمية رحمه الله: «قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن والمنزل عليه والمخاطب به... راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان والآخرين راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به وسياق الكلام»⁽³¹⁾.

الضابط الثالث: تصحيح العربية بالقراءة الصحيحة وعدم ردها أو الطعن فيها لمخالفتها

لوجه من وجوه اللغة .

وعد هذا من الضوابط اللغوية في الدرس التفسيري لكونه شرطاً تحفظ به لغة العرب؛ لأن القراءات الصحيحة هي أصح اللغات واللهجات لثبوتها من جهة الرواية «ف» القراءات القرآنية ثبتت بالتلقي والمشافهة وهي سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، ولا تخضع للقياس اللغوي ولا الأفشى في كلام العرب ولذلك فإنها لا تتبع العربية بل العربية تتبع القراءة لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه الكرام ومن بعدهم أجمعين»⁽³²⁾.

غير أن هذه القراءات قد تعرضت لمواقف غير مرضية من بعض النحويين والفقهاء والمفسرين، كتوهمها، وتضعيفها، وتخطئتها، وردها، بل تعد الأمر إلى الطعن والكلام في الأئمة القراء الأعلام، ومن أشنع صور الانحراف اللغوي في التفسير لجوء بعض المفسرين إلى رد كَم هائل من القراءات الصحيحة المقبولة رغم وقوع النكير من أهل العلم على صنيع هؤلاء، فقد قال الصفاقسي رحمه الله: «فالقراءة لا تتبع العربية بل العربية تتبع القراءة، لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه ومن بعدهم»⁽³³⁾.

فهؤلاء الأعلام من اللغويين والمفسرين قد ردوا هذه القراءة الصحيحة لقبولهم بامتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجارغم إقرار أئمة القراءة بصحتها، كما قال ابن الجزري: «واختلفوا في "والأرحام" فقرأ حمزة بخفض الميم، وقرأ الباقر بنصبها»⁽⁴⁶⁾

كما انتصر لهذه القراءة الصحيحة بعض المفسرين، قال فخر الدين الرازي بعد رده على النحاة في ردهم لقراءة حمزة: «...والقياس يتضاءل عند السماع لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت، وأيضا فهذه القراءة وجهان أحدهما: أنها على تقدير تكرير الجار كأنه قيل تساءلون به وبالأرحام، وثانها: أنه ورد ذلك في الشعر وأنشد سيبويه في ذلك:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب
وأنشد أيضا:

نعلق في مثل السواري سيوفنا * وما بينها والكعب غوط فنانف

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن»⁽⁴⁷⁾

كما رد أبو حيان على ابن عطية بقوله: «وأما قول ابن عطية: ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان، ففسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه. إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ﷺ بغير واسطة عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبي بن كعب؛ عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم وحمزة رضي الله عنه: أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش، وحمدان بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وجعفر بن محمد الصادق، ولم يقرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر. وكان حمزة صالحا ورعا ثقة في الحديث... وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه لئلا يطلع عمر على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة فيسيء ظنا بها وبقارئها، فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك. ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية»⁽⁴⁸⁾

وما أحسن كلام الإمام القرطبي في تأصيل قاعدة التعامل مع القراءات: «ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواترا يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن رد ذلك فقد رد على النبي صلى الله عليه وسلم، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو؛ فإن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يشك أحد في فصاحته»⁽⁴⁹⁾

وقال أبو عمرو الداني رحمه الله: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذا ثبتت لم يردها قياس عربية، ولا فشولغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»⁽⁵⁰⁾

« فالسلامة في المنهج والسادد في المنطق العلمي التاريخي يقضيان بأن يحتج للنحو ومذاهبه وقواعده وشواهده بهذه القراءات المتواترة لما توافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحري... شيء لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو »⁽⁵¹⁾.

الضابط الرابع: الاعتماد على الأغلب المعروف من لغة العرب دون الشاذ والقليل:

لأن القرآن الكريم نزل بأفصح لغات العرب، وقد صرح بها الضابط النفيس الإمام الطبري رحمه الله في غير ما موضع، فقال: «وتأويل كتاب الله على الأغلب من معروف كلام العرب، دون غيره»⁽⁵²⁾، وقال: «توجيه تأويل القرآن إلى الأشهر من اللغات، أولى من توجيهه إلى الأندر، ما وجد إلى ذلك سبيل»⁽⁵³⁾، وقال: «وتوجيه معاني كتاب الله عز وجل إلى الظاهر المستعمل في الناس، أولى من توجيهها إلى الخفي القليل في الاستعمال»⁽⁵⁴⁾، وقال أبو جعفر النحاس رحمه الله: «والواجب أن يحمل تفسير كتاب الله جل وعز على الظاهر والمعروف من المعاني إلا أن يقع دليل على غير ذلك»⁽⁵⁵⁾.

وقال الزركشي: "تجنب الأعراب المحمولة على اللغات الشاذة فإن القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش" 56

وقال الزمخشري في كشفه القديم "القرآن لا يعمل فيه إلا على ما هو فاش دائر على ألسنة فصحاء العرب دون الشاذ النادر الذي لا يعثر عليه إلا في موضع أو موضعين وهذا يتبين غلط جماعة من الفقهاء والمعرّبين حين جعلوا من العطف على الجوار قوله تعالى: {وَأَرْجُلُكُمْ} في قراءة الجر وإنما ذلك ضرورة فلا يحمل عليه الفصيح ولأنه إنما يصار إليه إذا أمن اللبس والآية محتملة ولأنه إنما يعي مع عدم حرف العطف وهو هاهنا موجود وأيضا فنحن في غنية عن ذلك" 57

الضابط الخامس: حمل كلام الله تعالى على الوجه النحوي أو الإعرابي الموافق لدلالة

الشرع والسياق .

وهذا أمر زلت فيه أقدام، وغلط فيه كثير من المشتغلين بإعراب القرآن الكريم والمفسرين الذين أولوا هذا الجانب زيادة عناية دون مراعاة ضوابطه، وهو من صور الانحراف اللغوي عند المفسرين التي نبه عليه غير واحد من العلماء، فقد قال ابن القيم رحمه الله: «لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما فإن هذا مقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن فإنهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة ويفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر وكلام آخر، فإنه لا يلزم أن يحتمله القرآن

مثل قول بعضهم في قراءة من قرأ: ﴿وَالْأَرْحَامِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ بالجر أنه قسم. ومثل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ إن المسجد مجرور بالعطف على الضمير المجرور في "به"، ومثل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسُخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ إن المقيمين مجرور بواو القسم، ونظائر ذلك أضعاف أضعاف ما ذكرنا وأوهى بكثير، بل للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها ولا إلى الألفاظ بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدر العالمين فكذلك معانيه أجل المعاني وأعظمها وأفخمها.

فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به بل غيرها أعظم منها وأجل وأفخم فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي، فتدبر هذه القاعدة ولتكن منك على بال فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين وزيفها وتقطع أنها ليست مراد المتكلم تعالى بكلامه». (58)

وقال جمال الدين القاسمي رحمه الله: «وقد يقدر بعض النحاة ما يقتضيه علم النحولكن يمنع منه أدلة شرعية فيترك ذلك التقدير، ويقدر آخر يليق بالشرع». (59)

وقد عقد ابن جني بابا في تجاذب المعنى والإعراب قال فيه: «فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْتِ تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه». (60)

فكثيرا ما يلجأ بعض المفسرين إلى حمل كلام الله تعالى على أوجه إعرابية أو نحوية ضعيفة أو شاذة مردودة دون مراعاة للسياق القرآني أو موافقة الشرع لهذا التوجيه الذي سلكوه، ومن الأمثلة على هذا الأمر:

المثال الأول:

تُ ذُجِبَ دِ بٍ پ پ پ پ پ پ چ [البقرة: ٢]

ذكر المعربون فيها أوجهها نقلها كثير من المفسرين وصوبوها، قال أبو حيان الأندلسي عندما تعرض لبيان هذا الموضوع: «وقد ركبوا وجوهاً من الإعراب في قوله: ﴿بِ دِ بٍ پ پ﴾ والذي نختاره منها أن قوله: ﴿بِ دِ پ﴾ جملة مستقلة من مبتدأ وخبر، لأنه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار، كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار، وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلف، وأسوغها في لسان العرب. ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس، وشعر الأعشى، يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه

وإذا كان علم اللغة سلم ومرقاة إلى فهم القرآن فليس من شرطه إلمام المفسر بالإمام بجميع علومها على اختلافها، فلسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا. ومما ينبه إليه في هذا الشرط وجوب التزام المفسر بالضوابط اللغوية للدرس التفسيري .

كشاف المصادر والمراجع

*القرآن الكريم برواية حفص - مصحف مجمع الملك فهد للمصاحف-

1. إعراب القرآن: أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق: زهير غازي زاهد ، عالم الكتب - بيروت - ط3: 1409هـ-1988م.
2. أمالي ابن الشجري: هبة الله علي بن محمد ، تحقيق: محمود الطنجاوي ، مكتبة الخانجي - القاهرة - ، ط: 1413هـ - 1992م.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين: ابن الأنباري ، دار الفكر - دمشق -
4. البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية - بيروت - ط1: 1413هـ- 1993 م.
5. بدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان - .
6. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ، ط1: 1376 هـ - 1957 م.
7. تأويل مشكل الحديث: ابن قتيبة ، تحقيق: السيد: أحمد صقر، المكتبة العلمية .
8. التبيان في آداب حملة القرآن: شرف الدين النووي ، تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط: 1416 هـ - 2005م.
9. التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور ، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - ، ط: 1997 م
10. تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية - بيروت - ط1: 1413هـ- 1993 م.
11. التفسير معالم حياته، ومنهجه اليوم: أمين الخولي،، دار الكتاب اللبناني، ط1: 1982م .
12. جامع البيان :ابن جرير الطبري. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر ، ط1: 1422 هـ - 2001م. جامع البيان (164/24) .
13. الجامع لأحكام القرآن: القرطبي ، تحقيق : هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب ، ط : 1423 هـ - 2003 م
14. الخصائص: ابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت - .
15. دراسات لأسلوب القرآن: محمد عبد الخالق عظيمية ، دار الحديث- القاهرة - .
16. الرسالة في أصول الفقه: الإمام الشافعي ،. تحقيق: أحمد محمد شاکر، المكتبة العلمية، بيروت.
17. الزيادة والإحسان في علوم القرآن: ابن عقيلة المكي، مركز البحوث والدراسات - الإمارات - ط: 1427هـ- 2006م.
18. الصحاحي في فقه اللغة: ابن فارس ، تحقيق: أحمد صقر .
19. الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية: سليمان الطرفي، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان - الرياض - ط : 1417 هـ .
20. غيث النفع في القراءات السبع: الصفاقسي، تحقيق: عبد القادر شاهين، دار العلمية ، ط: 1413هـ-1999م.

21. قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية: حسين بن علي الحربي ، دار القاسم، ط: 1417هـ - 1996 م .
22. قواعد نقد القراءات القرآنية دراسة نظرية تطبيقية: عبد الباقي بن سراقه سيبي، دارالكنوز إشبيلية ، ط: 1430هـ-2009م.
23. مجموع الفتاوى: ابن تيمية، طبعة مجمع الملك فهد للمصاحف، سنة: 1424هـ-2004م.
24. محاسن التأويل: جمال الدين القاسمي ، دار إحياء الكتب العربية ، ط: 1376 هـ - 1957 م
25. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط: 1422 هـ - 2001 م .
26. مدرسة التفسير في الأندلس: مصطفى المشيني ، مؤسسة الرسالة ، ط: 1406 هـ .
27. مفاتيح الغيب: فخر الدين الرازي ، دار الفكر، ط: 1408 هـ - 1981 م .
28. حجة القراءات: عبد الرحمن بن زجلة ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة، ط: 5: 1418 هـ - 1997م.
29. الموافقات: الشاطبي. تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط: 1417 هـ - 1997 م.
30. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري ، دار الصحابة للتراث ، ط: 1: 2001م.

الهوامش:

- (1) التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور (18/1). دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - ط: 1997 م
- (2) المصدر نفسه (18/1).
- (3) الرسالة في أصول الفقه، ص: 42. تحقيق: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت.
- (4) الموافقات (164/2). تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط: 1417 هـ - 1997 م.
- (5) جامع البيان (551/15). تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر ، ط: 1: 1422 هـ - 2001م.
- (6) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية: سليمان الطرفي، ص: 266، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان - الرياض - ط: 1417 هـ .
- (7) الرسالة، ص: 40.
- (8) المصدر نفسه، ص: 53.
- (9) المصدر نفسه، ص: 50.
- (10) مجموع الفتاوى (116/7). طبعة مجمع الملك فهد للمصاحف، سنة: 1424هـ-2004م.
- (11) الموافقات (117/4).
- (12) محاسن التأويل: جمال الدين القاسمي (147/1) دار إحياء الكتب العربية ، ط: 1376 هـ - 1957 م
- (13) التحرير والتنوير (18/1).
- (14) الموافقات (115/4).
- (15) مجموع الفتاوى (116/7).
- (16) تأويل مشكل الحديث ، ص: 12، تحقيق: السيد: أحمد صقر، المكتبة العلمية .
- (17) البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي (1/292). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ، ط: 1376 هـ - 1957 م.
- (18) المصدر نفسه (292/1)

- (19) الرسالة، ص: 5.
- (20) الموافقات (3 / 293).
- (21) البحر المحيط (7/1) تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية - بيروت - ط1: 1413 هـ-199
- (22) البحر المحيط (4 / 117).
- (23) البحر المحيط (2 / 56).
- (24) الصحابي في فقه اللغة، ص: 50، تحقيق: أحمد صقر.
- (25) البرهان في علوم القرآن للزركشي (292/1).
- (26) مجموع الفتاوى (15 / 94) - بتصرف -.
- (27) التبيان في آداب حملة القرآن، ص: 148، تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط: 1416 هـ-2005 م.
- (28) الجامع لأحكام القرآن (1 / 97)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، ط: 1423 هـ - 2003 م
- (29) التفسير معالم حياته، منجه اليوم، ص: 35، دار الكتاب اللبناني، ط: 1982 م.
- (30) بدائع الفوائد (27/3) دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان -.
- (31) مجموع الفتاوى (13/355)
- (32) دراسات لأسلوب القرآن: محمد عبد الخالق عزيمة (27/1-28) دار الحديث- القاهرة-.
- (33) غيث النفع في القراءات السبع، ص: 49-50، تحقيق: عبد القادر شاهين، دار العلمية، ط: 1413 هـ-1999 م.
- (34) دراسات لأسلوب القرآن: محمد عبد الخالق عزيمة (27/1).
- (35) مجموع الفتاوى (13/391).
- (36) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين: ابن الانباري (2/36)، دار الفكر - دمشق -
- (37) قواعد الترجيح: حسين الحلبي (1/89).
- (38) مدرسة التفسير في الأندلس: مصطفى المشيني، ص: 320، مؤسسة الرسالة، ط: 1406 هـ.
- (39) ينظر تفصيلاً نافعا في كتاب: قواعد نقد القراءات القرآنية دراسة نظرية تطبيقية: عبد الباقي بن سراقه سيبي، ص: 317-362، دار الكنوز إشبيلية، ط: 1430 هـ-2009 م.
- (40) جامع البيان (14/28).
- (41) النشر في القراءات العشر (2/230).
- (42) معاني القرآن (1/234).
- (43) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (5/2).
- (44) جامع البيان (7/519).
- (45) المحرر الوجيز (2/5-4).
- (46) النشر (2/189).
- (47) مفاتيح الغيب (9/162).
- (48) البحر المحيط (3/167).
- (49) الجامع لأحكام القرآن (5/4).
- (50) ينظر: النشر لابن الجزري (1/10-11).

- (51) مقدمة حجة القراءة: الأفغاني، ص:19
- (52) جامع البيان (164/24).
- (53) المصدر نفسه (337/5).
- (54) المصدر نفسه (309/6)، وينظر كذلك (317/6)، (468/2) و(221/7).
- (55) إعراب القرآن (132/5). تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب - بيروت- ط3: 1409هـ-1988م.
- 56 البرهان في علوم القرآن (304/1)
- 57 البرهان في علوم القرآن (304/1)
- (58) بدائع الفوائد (28-27/3).
- (59) تفسير القاسمي (261/1).
- (60) الخصائص (284/1) تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت-.
- (61) البحر المحيط (36/1).
- (62) مجاز القرآن (241-240/1).
- (63) تفسير البحر المحيط (456/4).
- (64) إعراب القرآن: أحمد بن محمد النحاس (307/1) تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب - بيروت- ط3: 1409هـ-1988م.
- (65) الزيادة والإحسان في علوم القرآن (409/1) مركز البحوث والدراسات - الإمارات- ط: 1427هـ-2006م.